شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

كلية الحقوق
قسم القانون العام

تطور النظام الوظيفي في ظل الإدارة الإلكترونية في القانون الكويتي والمقارن "دراسة مقارنة"

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث

محمد منصور كليفيخ محمد حنيف

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

الأستاذ الدكتور/ محمد أنس قاسم جعفر (**رئيساً**)
أستاذ القانون العام - كلية الحقوق– جامعة بني سويف – ومحافظ بني سويف الاسبق.

الأستاذ الدكتور/ ربيع أنور فتح الباب (**مشرفاً وعضواً**)
أستاذ القانون العام ووكيل كلية الحقوق الأسبق– جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور/ محمد سعيد أمين (**عضواً**)
أستاذ ورئيس قسم القانون العام كلية الحقوق– جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور/ مني رمضان بطيخ (**مشرفاً وعضواً**)
أ[illegible] مساعد– كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م

كلية الحقوق

قسم القانون العام

صفحة العنوان

اسم الطالب: محمد منصور كليفيخ محمد حنيف

اسم الرسالة: تطور النظام الوظيفي في ظل الإدارة الإلكترونية في القانون الكويتي والمقارن

الدرجة العلمية: الدكتوراه

القسم التابع له: القانون العام

اسم الكلية: الحقوق

الجامعة: عين شمس

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠٢١

كلية الحقوق
قسم القانون العام

تطور النظام الوظيفي في ظل الإدارة الإلكترونية في القانون الكويتي والمقارن

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث

محمد منصور كليفيخ محمد حنيف

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

الأستاذ الدكتور/ محمد أنس قاسم جعفر (**رئيساً**)

أستاذ القانون العام - كلية الحقوق– جامعة بني سويف – ومحافظ بني سويف الاسبق.

الأستاذ الدكتور/ ربيع أنور فتح الباب (**مشرفاً وعضواً**)

أستاذ القانون العام ووكيل كلية الحقوق الأسبق– جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور/ محمد سعيد أمين (**عضواً**)

أستاذ ورئيس قسم القانون العام كلية الحقوق– جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور/ مني رمضان بطيخ (**مشرفاً وعضواً**)

أستاذ القانون العام المساعد– كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

الإهـــــــداء

إلى روح أمي الغالية... رحمة الله عليها.

إلى أبي المبجل... أطال الله في عمره، وأمدَّه بالصحة والعافية.

إلى زوجتي وشريكة الحياة...

إلى أبنائي الأعزاء ...

إليهم جميعاً أهدي عملي المتواضع.

الباحث

شكر وتقدير

إن الاعتراف بالفضل لأصحابه سنة حميدة وانطلاقاً من قوله تعالى: "لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ "[1]وقول الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

نتقدم بالشكر وكبير التقدير للعلماء الأفاضل من فقهاء القانون بكليات الحقوق بجمهورية مصر العربية، مبتدئين بتقديم الشكر للمشرف معالي الأستاذ الدكتور/ ربيع أنور فتح الباب، **أستاذ القانون العام ووكيل كلية الحقوق الاسبق بجامعة عين شمس،** لتفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة رغم كثرة انشغالاته، كما أشكره على توجيهاته السديدة ، سائلبين المولى أن يمده بالصحة والعافية.

ثم الشكر إلى الأستاذ الدكتور / محمد انس قاسم جعفر **أستاذ القانون العام بجامعة بني سويف ومحافظ بني سويف الأسبق،** لتفضل سيادته برئاسة لجنة الحكم على الرسالة، بالرغم من كثرة أعبائه ومشاغله الكثيرة، فزادني شرفًا ومنحني الفرصة حتى أستفيد من علمه الواسع وفكره المستفيض، فله مني جزيل الشكر وعظيم التقدير.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الدكتور/ محمد سعيد أمين **أستاذ ورئيس قسم القانون العام – كلية الحقوق – جامعة عين شمس،** حيث ترك بصماته الجليَة، فكان خير مرشد ونعم معلم، فأسال الله العلي القدير أن يطيل عمره ويديم عليه نعمه، وجزاه الله عني وعمن ينتفع بعلمه خير الدارين.

وشكري موصول الى صاحبة الخلق الرفيع، والادب الجم، والتواضع المنقطع النظير، الاستاذة الدكتور مني رمضان بطيخ **أستاذة القانون العام المساعد بكلية الحقوق – جامعة عين شمس،** الذي شرفني بقبولها الاشراف على رسالتي، تواضعا منها، وتخلقا منها بأخلاق العلماء الذين لا يردون لطلبتهم رجا، فقد كانت لآرائها السديدة وتوجيهاتها العظيمة بالغ الاثر في تقويم البحث.

والشكر موصول الى **اخوتي واصدقائي واحبتي** .. الى كل **عالم وفقيه وأستاذ وباحث** .. الى كل من ساندني ووقف الى جانبي وايدني وازرني .. لكم مني اصدق مشاعر المحبة والتقدير.

الباحث

([1]) آية ٧ من سورة إبراهيم.

- إلى روح أمي الغالية... رحمة الله عليها.
- إلى أبـي المبجـل... أطـال الله في عمـره، وأمـدَّه بالصحة والعافية.
- إلى زوجتي وشريكة الحياة...
- إلى أبنائي الأعزاء ...
- إليهم جميعاً أهدي عملي المتواضع.

الباحث

المقدمـــة

كـان للتطـور العلمـي الكبيـر الحاصـل فـي وقتنـا المعاصـر فـي مجـال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأثر البالغ في تغيير الأسلوب الإداري في داخل المؤسسات والإدارات المختلفة، ومن ضمنها الأجهزة الحكومية، فقد طرأ عليها التغيير في طريقة تقديم الخدمات لتتناسب مع التطور التكنولوجي في مجال المعلومات، فظهرت أنماط جديدة من طرق الإدارة والتوصل بين الإدارات المختلفة بعضها البعض وكذلك مع الجمهور.

وبما أن الجهاز الحكومي هو الجامع والمصدر الرئيسي للمعلومات، بالإضافة إلي تولية بصفة أساسية مهمة تقديم المعلومات والخدمات التي يحتاجها المواطنين ومؤسسات الأعمال، فقد أوجد هذا بعض المعاناة في التفاعل والتواصل مع المؤسسات الحكومة في أوقات محددة، الأمر الذي خلق تصور لإمكانية تقديم الخدمات على مدار الساعة يومياً، وفي كل أيام الأسبوع دون معاناة المواطنين ومؤسسات الأعمال، ودون حاجة طالب الخدمة إلي التنقل ما بين الوحدات الإدارية الحكومية لإنجاز هذه المعاملات(١).

ولقد أدركت جميع دول العالم أهمية التحول إلي نظام الإدارة الإلكترونية نظراً لما يحققه هذا النظام من مزايا، سواء على المستوى الإداري وتسهيل المعاملات وتقديم الخدمات، أما على المستوى الاقتصادى والتنمية فتح آفاق للتنمية.

فعن طريق الإدارة الإلكترونية يمكن إنجاز المعاملات المختلفة التي تقدمها الإدارات الحكومية، فضلاً عن تسهيل أداء الموظفين العموميين لواجباتهم، بعد عن الاحتكاك المباشر بمتلقي الخدمة، فمن خلال الإدارة

(١)جلوريا إيفانز: الحكومة الإلكترونية، دار الفاروق للنشر ولتوزيع، القاهرة، طبعة ٢٠٠٥، ص٢٢-٢٦.

الإلكترونية يمكن إتمام كافة التعاملات الإدارية الحكومية، منها إصدار الوثائق الشخصية بالأحوال المدنية، فضلاً عن خدمات الضرائب والجمارك والمرور وأغلب التعاملات مع الجهات والهيئات العامة.

ويحقق النظام الإلكتروني عدة مزايا، سواء للإدارة نفسها أو المواطنين، ومن ذلك:

- توصيل الخدمة لطالبها في مكان تواجده.
- سرعة إنجاز الخدمات.
- سهولة طلب الخدمة وتلقيها.
- تحديث وتطوير الأنظمة الإدارية داخل الجهاز الحكومي.
- تقليل الانفاق الحكومي على المدي البعيد.

ومن خلال دراستنا هذه، سنتطرق إلي تطبيق النظام الإلكتروني في الكويت ومصر والمدي الذي وصل إليه هذا التطبيق، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تحديد مفهوم الإدارة الإلكترونية وبداية نشأتها وأهميتها التي كشف عنها الواقع العملي والخصائص التي تتسم بها هذه الإدارة مع التفرقة بينها وبين نظام الإدارة التقليدية، على أننا لا ننسي التعرض للتفرقة بين مفهوم الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية، وذلك لأن الكثير يخلط بين المفهومين.

ثانياً: أهداف الإدارة الإلكترونية والأسباب التي دفعت الدول إلى اتخاذ هذا النظام كأسلوب في إدارة المرافق العامة.

ثالثاً: مراحل التحول من النظام التقليدي إلى النظام الإلكتروني.

رابعاً: مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية في كل من دولة الكويت ومصر، ونوضح فيها كيف توسع هذا النظام يشمل أغلب الخدمات الحكومية.

خامساً: أبعاد النظام الإلكتروني التي يلزم توافرها لقيام هذا النظام، وهي تشمل المتطلبات التقنية من أجهزة حاسب وغيرها من البرامج والتطبيقات ومتطلبات بشرية، وهي تمثل العنصر البشري الذي يقوم بهذا النظام، ومتطلبات قانونية تتمثل في القوانين والتشريعات اللازم لتنظيم وتفوير الحماية له، وأخيراً متطلبات إدارية وقتية لتساير هذا النظام وإدارته.

سادساً: المعوقات والإشكاليات التي قد تواجه النظام الإلكتروني، وذلك بما أنه يمثل نظام جديد، فغالباً ما تقابله مجموعة من العراقيل، سواء من الناحية القانونية وفيما يتعلق ببعض التصرفات التي تكون بحجة إلي تنظيم قانوني جديد تواكب معها ويقر صحتها، بالإضافة إلى إشكالات إدارية، وذلك لاختلاف هذا النظام الإلكتروني في طبيعته عن النظام التقليدي المعروف، وهو ما سيتطلب إعادة هندسة الإجراءات لتتواءم مع هذا النظام، وأخيراً الإشكاليات الفنية لأن هذا النظام يقوم على جانب عالي من التقنية فيكون بحاجة إلى خبراء لتلافي أي عراقيل تواجهه.

سابعاً: تأثير ونتائج النظام الإلكتروني على النظام الوظيفي وكيف أثر على واجبات الموظف العام، سواء التقليدية منها أو الغير تقليدية التي ظهرت مع النظام الإلكتروني.

ثامناً: أثر النظام الإلكتروني على العمليات الإدارية المختلفة بداية من عملية التخطيط تم التنظيم والقيادة، وأخيراً الرقابة الإدارية.

تاسعاً: تأثير النظام الإلكتروني في الإدارة الإيجابي على الفساد الإداري وكيف كان عامل مكافحة له.

عاشراً: الحماية القانونية للنظام الوظيفي الإلكتروني، فأي نظام جدير بحاجة إلي إقرار حماية له، حتي يمكن هذا النظام من النجاح، ولهذا يسأل الموظف

العام في ظل النظام الإلكتروني تأديبياً ومدنياً وجزائياً في حال مخالفة النظام الإلكتروني.

حادي عشر: وأخيراً الحماية الفنية للنظام الإلكتروني، فهو يقوم فالأساس على أنظمة المعلومات والاتصالات لذا يجب توفير الحماية والأمن المعلومات الكافي له.

أهمية الدراسة:

يتبع أهمية الدراسة من الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها المختلفة في وقتنا الحالي، والاستفادة من هذه التكنولوجيا في الإطار الإداري والمؤسسي للحكومة.

بالإضافة إلي أن هذه الدراسة تواكب رؤية كل من دولة الكويت وجمهورية مصر العربية، اللتان يتطلعان إلي مسايرة أحدث النظم الإدارية واستخدام الأساليب العلمية الحديثة وما ينتج عنه من استخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات الخدمات الحكومية وتنظيم المرافق العامة للدولة، ومساعدة الموظفين في أداء عملهم المطلوب منهم على الوجه الأكمل.

أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلي تسليط الضوء على النظام الوظيفي الإلكتروني ومستجداته، وذلك للوصول إلي تحويل العمل الحكومي من الطرق التقليدية التي ينتابها الكثير من العيوب مثل البطء وزيادة النفقات ووجود الأخطاء الإدارية إلى نظام إلكتروني، فتطور يتلافي هذه العيوب، ويمكن إجمال أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

١- تحديد مفهوم الإدارة الإلكترونية ونشأتها وأهميتها في العمل الإداري.
٢- تحديد متطلبات التحول إلي النظام الإلكتروني وتحديات هذا التحول.
٣- واقع الإدارة الإلكترونية في كل من الكويت ومصر.

٤- بيان الإشكاليات التي تواجه تطبيق النظام الإلكتروني.
٥- بيان التأثير الإيجابي للنظام الإلكتروني على العمليات الإدارية وأداء الموظف العام لواجباته.
٦- بيان الحماية الكافية للإدارة الإلكترونية حتي نتمكن من أداء دورها المرجو منها.

إشكالية الدراسة:

مع التقدم العلمي والتكنولوجي على كافة الأصعدة في بيئة الأعمال، أصبح هناك تحدياً هاماً أمام الإدارة العامة الحكومة في تحولها إلي النظام الإلكتروني، وهو ما يتطلب دراسة أثر تطبيق النظام الإلكتروني على أداء الموظف العام وكفاءة الجهاز الإداري. وكيفية حماية هذا النظام من الاعتداء عليه.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، الذي يعد أكثر المناهج انسجاماً مع طبيعة المشكلة محل الدراسة، يهدف للوصول إلي معرفة حقيقية ودقيقة لعناصر موضوعها، بالإضافة إلي المنهج المقارن من خلال المقارنة بين النظام الكويتي وغيره من الأنظمة الأخري كالنظام المصري.

خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلي مقدمة وفصل تمهيدي، وبابين، ومن خلال الفصل التمهيدي تناولنا مفهوم الإدارة الإلكترونية وأهميتها وخصائصها في النظام الكويتي والمصري في المبحث الأول، وشرحنا في المبحث الثاني منظومة الإدارة الإلكترونية في مصر والكويت ومراحلها ومجالاتها. أما الباب الأول فتم تقسيمه إلي فصلين، الفصل الأول نتناول أبعاد النظام الوظيفي الإلكتروني في المبحث الأول، أما المبحث الثاني منه فقد تعرض لإشكاليات تطبيق النظام الوظيفي الإلكتروني، وفي الفصل الثاني فصلنا تأثير الإدارة الإلكترونية على العمليات

الإدارية في مبحث أول، وفي المبحث الثاني تأثيرها على واجبات الموظف العام والفساد الإداري.

أما الباب الثاني، فقد تناول الحماية القانونية للنظام الوظيفي الإلكتروني، وقسم هذا الباب إلي فصلين: الفصل الأول وضح صور مسئولية الموظف العام في إطار النظام الوظيفي الإلكتروني من الناحية التأديبية والمدنية والجنائية، وذلك من خلال ثلاثة مباحث. أما الفصل الثاني تناول الأخطار التي تواجه النظام الوظيفي الإلكتروني وكيفية حمايته منها من خلال مبحثين، الأول تناول مفهوم الأمن للمعلومات وعناصره والمخاطر التي يتعرض لها، أما المبحث الثاني فتناول كيفية الحفاظ على الأمن المعلوماتي.